

## أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية

(دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني)

عبد السلام عوض خير السيد

كلية الفجر للعلوم والتكنولوجيا - الخرطوم

[docsalam68@gmail.com](mailto:docsalam68@gmail.com)

تاريخ النشر: 2022.06.30

تاريخ القبول: 2022.05.26

تاريخ الاستلام: 2022.05.01

### الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية للمنشآت. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، وتم استخدام أداة الاستبيان لاستطلاع آراء عينة مكونة من (60) فرداً من مجتمع الدراسة المتمثل في العاملين ببنك فيصل الإسلامي السوداني والبالغ عددهم (355) فرداً، وتم توزيع (60) استمارة استبانة استردت جميعها بنسبة 100% وتم تحليلها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشأة، استخدام وحدة نقد ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق. قدمت الدراسة عدد من التوصيات من أهمها: العمل على استخدام طريقة القيمة الجارية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم للحصول على معلومات قابلة للمقارنة والتحقق.

*الكلمات الدالة: الموازنات التخطيطية، محاسبة التضخم، بنك فيصل الإسلامي السوداني.*

### Impact of inflation on planning budgets data

(Field study on Faisal Islamic Bank - Sudan)

Abdelsalam Awad Khair Elseed

Alfajr College for science and technology – Khartoum

### Abstract

The study aimed to examine the impact of inflation on enterprises' planning budgets. And the study adopted the descriptive-analytical approach and historical approach. And the questionnaire was used to investigate the opinions of the sample consisting of (60) persons from the study's community which was represented by (355) employees of Faisal Islamic Bank Sudan, and (60) questionnaires were distributed; all of them recovered 100% and analysed. The findings of the study indicate that using historical information when preparing planning budgets under conditions of inflation does not reflect the real profit of the enterprise, and using the constant monetary unit in measurement when preparing planning budgets leads to unverifiable information. The study recommends that the present value method when preparing planning budgets should be used during the inflation period to find out comparable and achievable information.

*Keywords: Planning budgets, Inflation accounting, Faisal Islamic Bank Sudan.*

## 1. المقدمة

يعتبر نظام الموازنات التخطيطية أحد أهم الأدوات التي يمكن بواسطتها التخطيط للاستخدام الأمثل لموارد المنشأة والرقابة على استخدام تلك الموارد وتقييم أداءها المالي، ويتطلب إعداد الموازنات التخطيطية استخدام الأسس العلمية في ذلك وتوفير متطلبات تطبيقها، ومعالجة جميع المعوقات التي تحد من فاعليتها. وفي ظروف التضخم يسعى معدو الموازنات التخطيطية إلى إعدادها بصورة تجعلها قابلة للتنفيذ والرقابة، خاصة وأن استخدام التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية والموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يجعلها غير معبرة عن حقيقة المنشأة في تلك الفترة حيث أن المعلومات لا تتصف بقابلية التحقق والموضوعية وذلك لعدم الأخذ بالاعتبار التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، ولذلك فإن معدو الموازنات التخطيطية وعند وضعهم لمعاييرها يواجهون بمشكلة اختلاف النتائج عما هو مخطط ولا تمت للواقع بأي صلة. لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في إمكانية إعداد موازنات تخطيطية سليمة في ظروف التضخم وذلك من خلال بيان أثر محاسبة التضخم على إعداد الموازنات التخطيطية.

## 2. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع التضخم وآثاره المختلفة، وتناول البعض الآخر موضوع الموازنات التخطيطية وكيفية إعدادها، كل حسب وجهة نظره، وفيما يلي يتم تناول بعض هذه الدراسات:

- **دراسة كريم (2012):** تمثلت مشكلة الدراسة في ان إعداد الوازنات التخطيطية بالاعتماد على أسس تاريخية في ظل اقصاد يعاني من تضخم كبير لا يخدم الهدف الذي على أساسه تعد الموازنات التخطيطية حيث انها ستبنى على معلومات غير واقعية مما يؤدي إلى فقدانها لأهميتها. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على اهمية استخدام محاسبة التضخم في اعتداد الموازنات التخطيطية لتكون فاعلة وقابلة للتنفيذ وتسهل عملية تحقيق الرقابة عليها، وبيان كيفية تقادي أثر التضخم على نتائج وفاعلية الموازنات التخطيطية المعدة على أسس تاريخية وذلك من خلال تعديل نتائج تنفيذ هذه الموازنات لتعكس القوة الشرائية لوحدة النقد خلال فترة زمنية محددة. توصلت الدراسة إلى أن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد الموازنات التخطيطية لا يؤدي الهدف الذي من أجله أعدت هذه الموازنات حيث انها لا تمت للواقع بصلة من خلال الاختلاف بين المخطط والفعلي وعدم امكانية الرقابة على التنفيذ.

- **دراسة محمد (2016):** تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل الوحدات الاقتصادية لأثر التضخم عند إعداد القوائم المالية الأمر الذي يؤدي الي عدم مصداقيتها مما يؤدي الي انهيار الشركات في نهاية الأمر. هدفت الدراسة إلى اظهار اهمية عامل التضخم عند إعداد القوائم المالية، بيان اثر التضخم في استمرارية المنشآت.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي الي ظهور قوائم مالية غير حقيقية، وإن عدم أخذ التضخم في الحسبان يؤدي إلى انهيار المشاريع الاقتصادية.

• **دراسة رماش (2017):** تمثلت مشكلة الدراسة في أن ظاهرة التضخم تعتبر إحدى المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع الدول المتقدمة أو حتى النامية، وما لها من آثار سلبية على صحة ومصدقية البيانات والمعلومات المحاسبية التي تكون المؤسسة ملزمة بالإفصاح عنها. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم على القوائم المالية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية، وهذا كونها ظاهرة تعاني منها معظم الدول متقدمة كانت أو نامية على غرار دولة الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن إعداد القوائم المالية في ظل وجود تضخم يؤدي إلى إصدار هذه القوائم بصورة مضللة، كما أكدت هذه الدراسة على أن معظم المؤسسات في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد قوائمها المالية ظاهرة التضخم.

• **دراسة Musarat et al., (2021):** تمثلت مشكلة الدراسة في النظر إلى التضخم على انه متغير حاسم للظروف الاقتصادية المحتملة، حيث يكون النمو الاقتصادي المستدام هو الهدف الاساسي لكل دولة. هدفت الدراسة إلى توضيح أثر التضخم على موازنات مشروعات البناء والتشييد، وبيان كيفية تأثير التضخم على الاقتصاد وصناعة البناء والتشييد. توصلت الدراسة إلى تجاهل نسب التضخم في معظم موازنات مشروعات البناء والتشييد يؤدي إلى زيادة تكلفة المشروع من خلال زيادة تكاليف عناصر التكلفة، وجود علاقة ذات دلالة بين نسبة التضخم وصناعة البناء والتشييد في القطاعين العام والخاص.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح للباحث أن دراسة (كريم، 2012) تناولت أهمية استخدام محاسبة التضخم في إعداد الموازنات التخطيطية، أما دراسة (محمد، 2016) فقد تناولت أثر التضخم في إعداد القوائم المالية للشركات، في حين سعت دراسة (رماش، 2017) إلى دراسة أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية، وحاولت دراسة (Musarat, et. al., 2021) معرفة أثر نسبة التضخم على موازنات مشروعات البناء والتشييد. وتختلف دراسة الباحث عنها بتركيزها على دراسة أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية، بالإضافة إلى الاختلاف في الحدود المكانية والزمانية مما يعني إمكانية إجراء مزيداً من الدراسات في هذا المجال لسد الفجوة المعرفية.

### 3. مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في أن استخدام البيانات التاريخية لإعداد الموازنات التخطيطية في ظل ظروف التضخم دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في مستوى الأسعار وعدم ثبات وحدة النقد، سيؤثر على بيانات الموازنة التخطيطية للمنشأة حيث أنها ستبنى على معلومات غير واقعية مما يفقدها أهميتها وفعاليتها، وهذا

ما أكدته دراسة (كريم، 2012) ودراسة (محمد، 2016)، وبالتالي يمكن صياغة المشكلة في سؤالين على النحو التالي:

- هل يؤدي استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم إلى عدم عكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة؟
- هل يؤدي استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية إلى إضعاف قابليتها للتنفيذ والرقابة؟

#### 4. أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من الاتجاه المتزايد لدى كثير من المنشآت لإعداد الموازنات التخطيطية لتحقيق أهدافها، كما تبين للباحث وجود ندرة في البحوث والدراسات التي تناولت العلاقة بين ظاهرة التضخم وإعداد الموازنات التخطيطية للمنشآت. أما الأهمية العملية فتتمثل في السعي للحصول على دليل ميداني في بيئة الأعمال السودانية عن أثر التضخم على إعداد الموازنات التخطيطية للمنشآت، بالإضافة إلى بيان كيفية إعداد موازنات تخطيطية سليمة في ظل الاقتصاديات التي تعاني من التضخم.

#### 5. أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:
- معرفة أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية للمنشآت.
  - التعرف على أثر استخدام البيانات التاريخية على بيانات الموازنات التخطيطية في ظل ظروف التضخم.
  - التعرف على مدى إهتمام المنشآت السودانية بمسألة ثبات وحدة النقد في القياس عند إعداد موازناتها التخطيطية في ظل ظروف التضخم.
  - الحصول على نتائج وتوصيات من شأنها تشجيع المنشآت بالسودان على إعداد الموازنات التخطيطية.

#### 6. فرضيات الدراسة

- لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى:** استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة.
- الفرضية الثانية:** استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة.

## 7. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، وتم استخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات من بنك فيصل الاسلامي السوداني.

## 8. مصادر جمع البيانات

تمثلت المصادر الأولية في استمارة الاستبانة، أما المصادر الثانوية فتمثلت في المراجع، الدوريات العلمية، الرسائل الجامعية، والإنترنت.

## 9. حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تناول أثر محاسبة التضخم على بيانات الموازنات التخطيطية لبنك فيصل الاسلامي السوداني.

الحدود البشرية: شملت عينة من العاملين ببنك فيصل الاسلامي السوداني.

الحدود المكانية: بنك فيصل الاسلامي السوداني بمدينة الخرطوم.

الحدود الزمنية: العام 2022م.

## 10. الإطار النظري لمحاسبة التضخم

### 1.10 مفهوم ظاهرة التضخم

عرف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر والملحوظ في الأسعار، كأسعار السلع والخدمات، والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل" (البكري، وصافي، 2002، ص197)، وعرفه آخر بأنه "ارتفاع في الدخل النقدية للأفراد ارتفاع غير عادل" (السعدي، 2009، ص8).

ويمكن للباحث من خلال التعريفات السابقة أن يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، بارتفاعات تفوق مستويات الأجور، وينتج هذا الارتفاع الملحوظ في الأسعار عن فائض الطلب من قبل المستهلكين بكميات تفوق ما هو معروض مما يؤدي إلى ظاهرة التضخم.

### 2.10 تعريف محاسبة التضخم

من المعروف أن المحاسبة تعنى بتقديم معلومات كمية عن المعاملات المالية أو الأحداث الاقتصادية والتعبير الكمي عن هذه المعلومات يتم باستخدام النقود كأداة للقياس المحاسبي عند حدوث المعاملة وتسجيلها في الدفاتر بالمبلغ الذي حدثت به، ويطلق على القيمة التي سجلت بها المعاملة حينئذ - القيمة التاريخية أو

الدفترية. (استروب، 2009، ص8) كما عرفت المحاسبة عن التضخم بأنها "الطرق المتبعة في تعديل بنود القوائم المالية نسبة للتغير في مستوى الأسعار وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة لهذه التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية ويتم ذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية، بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية"، وتتم عملية إعادة التقييم للقوائم المالية وفق طرق مختلفة للقياس المحاسبي تعتبر وليدة مداخل القياس المحاسبي الحديث حيث تختلف خصوصياتها وطبيعتها وأهدافها من طريقة إلى أخرى. (السعدي، 2009، ص10)

ويمكن للباحث تعريف محاسبة التضخم بأنها تلك الطرق والوسائل والأساليب المحاسبية التي يتم بموجبها معالجة آثار التضخم على القوائم المالية حتى تكون أكثر دقة ومصداقية في تعبيرها عن المركز المالي للمنشأة وأكثر فائدة للمستخدمين.

### 3.10 أهمية محاسبة التضخم

تتمثل أهمية محاسبة التضخم في ان استخدام التكلفة التاريخية في عرض بنود القوائم المالية يؤدي إلى عدم إظهار نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة بصورة صحيحة ذلك أنه في ظل التضخم ترتفع أسعار الموجودات غير النقدية دون تدخل من إدارة المشروع وينتج عن ذلك ربحاً حيازياً، وإظهاره ضمن الربح العادي للمشروع لا يعكس حقيقة النشاط أو كفاءة الإدارة بها، كما أن توزيع هذا الجزء من الربح يعني توزيع جزء من رأس المال، وبالتالي فإن تعديل البيانات بقيمتها الحالية يمكن من تقادي هذه الأضرار (العامري، 2014)، كما أنه إذا كانت الفئات المختلفة تعتمد في اتخاذ قراراتها على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، فإن هذه البيانات تكون غير دقيقة لإظهار العناصر أو البنود المالية في ظل التضخم بقيمة أقل من القيمة الحاضرة لها، ومن أجل ذلك اهتم المحاسبون سواء على المستوى الفكري أو التطبيقي بالمحاسبة عن التضخم. ويتضح للباحث أن أهمية محاسبة التضخم تكمن في كونها جاءت نتيجة لعدم ملائمة القوائم المالية لاحتياجات المستخدمين وتأثر محتواها بظاهرة التضخم، ونتيجة لعدم مواكبة التكلفة التاريخية للتطورات الحاصلة في مجال المحاسبة، حيث ظهرت طرق محاسبية بديلة لمعالجة آثار التضخم والتي تسعى إلى تقويم القوائم المالية وهو ما يسمى بمحاسبة التضخم.

### 4.10 كيفية حساب التضخم

يحسب ما يسمى بمعدل التضخم وفقاً للمعادلة التالية: (الوزني، والرفاعي، 2000، ص249)

$$\text{معدل التضخم} = \left( \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى السنوي العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة السابقة}} \times 100 \right)$$

وتقوم عملية حساب مستوى عام للأسعار بإعطاء وزن ترجيحي لكل سلعة حسب أهميتها بالنسبة لميزانية الأسرة بما يسمى بمسح إنفاق الأسرة، وفي العادة يتم إعداد ما يسمى برقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات في بلد ما، وذلك وفقاً إما لأسعار المستهلكين أو لأسعار المنتجين.

أ. **حساب الرقم التجميعي البسيط:** يعكس هذا الرقم القياسي نسبة تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما إلى تكلفة الحصول عليها في سنة أساس معينة.

$$\text{الرقم التجميعي البسيط} = (\text{مجموع أسعار السنة الحالية} / \text{مجموع أسعار سنة الأساس}) \times 100$$

ب. **حساب الرقم القياسي المرجح:** الرقم القياسي المرجح هو أكثر واقعية من الرقم البسيط المحسوب سابقاً ومن هنا كانت أهمية لجوء علماء الاقتصاد إلى استخدام أسس علم الإحصاء في تحديد الرقم القياسي المرجح وفقاً لطرق عدة وأساليب مختلفة منها الأرقام القياسية لباتش والأرقام القياسية للاسبير وغيرها بيد أن المقام لا يتسع هنا للخوض في تفاصيل هذه الأرقام والحسابات.

### 5.10 قياس التضخم

هناك ثلاثة مقاييس شائعة الاستخدام لقياس ظاهرة التضخم هي ما يلي: (العلي، 2017، ص 73)

أ. **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر، ويعتبر هذا الرقم من أكثر المؤشرات استخداماً للتعرف على أثر تغيرات الأسعار على المستهلك كما هو أداة قياس تطور مجموع أسعار السلع والمنتجات المصنعة. ولقياس هذا الرقم يجب تحديد مجموعة السلع والخدمات التي تعكس النمط الاستهلاكي لهذه الأسر، ثم تحديد نفقة شراء هذه المجموعة خلال فترة زمنية معينة وليكن سنة مثلاً ومقارنته بنفقة شراء نفس المجموعة السلعية خلال سنة الأساس باعتبارها تعادل (100%).

ب. **الرقم القياسي لأسعار المنتج:** يشمل هذا الرقم أسعار مجموعات معينة من المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تقوم المشروعات بشرائها، ويعتبر هذا المقياس له أهمية كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم، باعتباره مقياساً غير مباشر للتغير في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إضافة إلى أن المواد الأولية والسلع الوسيطة سوف تتحول خلال العمليات الإنتاجية المختلفة إلى سلع نهائية، فأى تغير في هذا الرقم يدل بصفة عامة إلى ما سوف يحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ج. **الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الإجمالي:** يتلافى هذا الرقم عيوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهو رقم قياسي يستخلص من النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي، كما نعلم أن الناتج القومي الإجمالي يمكن قياسه بمجموعتين مختلفتين للأسعار هما: تقييم الناتج القومي الإجمالي بالأسعار السوقية خلال فترة تدفقه، وهو ما يعرف بالناتج القومي النقدي أو الاسمي، وتقييم الناتج القومي الإجمالي

بالأسعار الثابتة، أي باستخدام أسعار سنة معينة يتم اختيارها، وتسمى النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي اصطلاح الرقم القياسي لسعر مكمش الناتج القومي، إضافة إلى أن الرقم القياسي لسعر مكمش الناتج القومي يعتبر أفضل كثيرا من المقياس السابق. (حداد، وهذلول، 2008، ص202)، وترى الدراسة أنه رغم اختلاف مسمى ومضمون المقاييس الثلاث، إلا أنها جميعا تهدف إلى تحديد مستوى التضخم، ومعرفة اتجاهات التغيير في المستوى العام للأسعار.

## 11. الإطار النظري للموازنات التخطيطية

### 1.11 مفهوم الموازنة التخطيطية

عرفت الموازنة بأنها تعبير كمي للخطط التي ستوضع موضع التنفيذ (حجاج، باسيلي، 2001، ص217)، وعرفت بأنها الترجمة العددية لخطة العمل الموضوعة من قبل إدارة الجمعية الأهلية لتنفيذها خلال فترة زمنية محدودة (الجابر، 2004، ص1).

ومن خلال عرض التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الموازنة التخطيطية بأنها خطة مالية معدة مسبقا من قبل الدولة أو المنشأة لتغطية أوجه النشاط المختلفة لها، لفترة مالية مستقبلية، تتوافق وأهداف وسياساتها، بغية استخدامها في تخطيط عملياتها، إضافة إلى دورها كأداة رقابية فعالة للتأكد من حسن تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل الإدارة.

### 2.11 أهمية الموازنة التخطيطية

تتمثل أهمية الموازنة التخطيطية في كون التخطيط هو تقرير مسبق لما يجب أن يكون وما يجب عمله وكيف يتم ومتى، ومن المسؤول عن ذلك، ومن ناحية أخرى فهو نشاط تقوم به إدارة المنظمة بهدف التحكم والتأثير في طبيعة واتجاهات ما يحدث من تغييرات ونمو في المنظمة، وهو لا بد أن يتم بصورة مستمرة لضمان استمرارية المنظمة في عملها بكفاءة وفعالية (راضي، ووجدي، 2001، ص14)، كما ان الموازنة تعتبر وثيقة اقتصادية هامة، فهي توفر معلومات تتعلق بالاختيارات بين البدائل المختلفة، وبأثر السياسات الإدارية للمنظمة على استخدام الموارد والنمو الاقتصادي. وترى الدراسة أن أهمية الموازنة التخطيطية تكمن في أنها أداة للتنبؤ بحجم الإيرادات وتقدير المصروفات خلال فترة مستقبلية مدتها عام كامل، وبالتالي تمكن من ترشيد قرارات الإنفاق لضمان عدم تجاوز أوجه الصرف لما هو مخطط.

### 3.11 أهداف الموازنة التخطيطية

تتمثل اهم أهداف إعداد الموازنات التخطيطية في الآتي:(العمرى، وآخرون، 2012، ص13)



أ. أداة تخطيط ورقابة واتخاذ قرار: ففي هذه المرحلة يتم تحديد ووضع الأهداف التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها خلال الفترة المراد إعداد موازنتها ولتحقيق هذا الهدف يتم إعداد الفروض الأساسية التي تقوم عليها عملية التخطيط.

ب. التنسيق وتقويم الأداء: إن اعتماد المنشأة على التخطيط واستخدام الموازنات كأداة لتحقيق الأهداف المنشودة يؤدي إلى خلق تنسيق العمل بين أقسام المنشأة وأنشطتها المختلفة وذلك من أجل توحيد الجهود وتوجيهها نحو الهدف.

ج. أساس لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية: إن صياغة أهداف المنظمة وترتيب أولوياتها يدفع الإدارة إلى اتخاذ قرارات حاسمة في وقت مبكر، وذلك من خلال دراسة جدوى أي مشروع أو برنامج ترغب في تنفيذه بما يتوافق وأهداف المنشأة.

وترى الدراسة من ذلك أن الموازنة ضرورية لتجميع وتنسيق الجهود والموارد في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية للمنشأة، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية دون تضارب بينها.

#### 4.11 تقدير الإيرادات والمصروفات في الموازنة التخطيطية

أ. تقدير الإيرادات: الإيرادات تتأثر بالظروف التي تتعرض لها المنظمة سواء كانت هذه الظروف داخلة مثل المشاكل الإدارية أو سوء التقديرات، أو خارجي مثل الركود أو الرواج لاقتصادي وتوفر التمويل وعوامل السوق الأخرى، لذلك فإن عملية تقدير الإيرادات يجب أن تأخذ في عين الاعتبار جميع المؤشرات التي قد تؤثر في حجم الإيرادات، وفي العادية يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات وهي: (المبيضين، 1999، ص131) الإيرادات الثابتة والإيرادات غير الثابتة.

ب. تقدير النفقات: إن تقدير النفقات يتعلق بالوحدات الإدارية بداية والتي تتلقى المخصصات للصرف على الأنشطة، أو البرامج والمشاريع لذلك نرى أن القائمين على تقدير النفقات يقومون بالمغالاة أحياناً في التقدير، لضمان توفر الأموال، ولتجنب هذه المغالاة يمكن التمييز بين نوعين من النفقات وهي: (أحمرو، 2000، ص1) النفقات التحديدية، والنفقات التقديرية.

#### 5.11 مراحل إعداد الموازنات التخطيطية

تمر عملية إعداد الموازنات التخطيطية في أي منشأة بمراحل وخطوات تبدأ من الدراسة التمهيديّة والإعداد المسبق للتصميم، وتنتهي بإقرار واعتماد الموازنات ووضع التنفيذ، وفيما يلي أهم المراحل التي تمر بها عملية إعداد الموازنات التخطيطية: (خليل، 2016، ص36)

أ. مرحلة التخطيط المسبق للموازنات: تهدف إلى التمهيد والتحضير لعملية إعداد الموازنات التخطيطية.

ب. **إعداد الموازنة:** انطلاقاً من الأهداف التفصيلية لكل مركز من مراكز المسؤولية، وعلى ضوء الأهداف والاستراتيجيات العامة والخطة الطويلة الأجل، يتم إعداد الموازنات التخطيطية.

ج. **اعتماد الموازنة التخطيطية:** يقوم أعضاء لجنة الموازنات بمناقشة متعمقة لكل موازنة من هذه الموازنات، فيما بينهم ومع المسئول التنفيذي الذي قام بإعدادها، وبعد مناقشات ومداومات عديدة وربما اتخاذ الكثير من القرارات لحسم أية تباينات بين الخطط الفرعية المختلفة، قد تعيد لجنة الموازنة هذه الموازنات الفرعية إلى المسئولين التنفيذيين لتعديلها على ضوء القرارات المتخذة وإعادتها ثانية للاعتماد حيث تقوم لجنة الموازنات بعد ذلك برفع جميع الموازنات إلى الإدارة العليا للموافقة عليها واعتمادها. وترى الدراسة أن اعتماد الموازنة د. والموافقة عليها يعتبر أمراً ضرورياً لكي يتوفر عنصر الالتزام بها ويتقيد الجميع بتقديراتها.

هـ. **تطبيق الخطط والرقابة عن طريق الموازنات:** بعد اعتماد الموازنة من قبل الإدارة العليا يجري العمل على تطبيق الخطط الواردة في هذه الموازنات، والرقابة على أداء المنشأة للتأكد من مدى الالتزام بالخطط الموضوعية، وتشمل هذه الخطوة إعداد تقارير الأداء الدورية التي تتضمن مقارنة النتائج الفعلية بتلك المقدرة الواردة في الموازنات، وتحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد أسبابها ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

### 6.11 أثر محاسبة التضخم على الموازنات التخطيطية

في ظل اعتماد العديد من المنشآت السودانية على المعلومات التاريخية في إعداد الموازنات التخطيطية فإن تلك الموازنات ستكون غير معبرة عن الحقيقة مما يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الذي من أجله تم إعداد الموازنة التخطيطية، لذلك فإن تعديل البيانات المحاسبية وفقاً للتغيرات في الأسعار سيعطينا أفقاً جديداً لاستيعاب اثر التضخم على المعلومات المحاسبية حيث ستكون النتائج أكثر واقعية، ولتعديل الموازنات التخطيطية اثناء فترات التضخم من أجل الوقوف على أساس سليم في وضع موازنات تخطيطية موضوعية قابلة للتنفيذ لا بد من تعديل القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار واعتماداً على الأرقام القياسية للمستهلك (كريم، 2012، ص ص 112- 113)، ويتم تعديل المعلومات باستخدام طريقة التكلفة التاريخية بالأسعار الثابتة لوحدة النقد، حيث تعدل قيمة وحدة القياس النقدية باستخدام الأرقام القياسية للتغيرات في المستوى العام للأسعار للوصول إلى القوة الشرائية الجارية لوحدة النقد في تاريخ إعداد القوائم المالية وتتصف هذه الطريقة بانها تسهل إجراءات المقارنة الزمنية لبيانات المنشأة.

أما بموجب طريقة التكلفة الجارية فيتم تعديل اساس القياس المحاسبي لعناصر الأصول لتصبح معادلة إلى القيمة الجارية وذلك ممثلاً بإيجاد صافي القيمة البيعية او القيمة الاستبدادية للأصل او استخدام تقديرات

الخبراء والمختصين أو الأرقام القياسية الخاصة بالقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة، ويتطابق ذلك مع معيار المحاسبة الدولي رقم (29) بعنوان (البيانات المالية في ظل التضخم الكبير في الأسعار) والذي ينص على انه يجب إعداد القوائم المالية سواء كانت معدة على أساس التكلفة التاريخية او الحالية لمنشأة تعد تقاريرها بعملة اقتصاد يعاني من تضخم كبير في الأسعار بوحدة القياس الحالية في تاريخ إعداد الميزانية. يتضح للباحث مما سبق أن محاسبة التضخم وباستخدام التكلفة الجارية أو التكلفة التاريخية المعدلة تؤثر بصورة فعالة على عملية إعداد الموازنات التخطيطية بحيث ينتج عنها معلومات تتميز بالواقعية والقابلية للتحقق.

## 12. الدراسة الميدانية

### 1.12 إجراءات الدراسة الميدانية

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بتحليل البيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعية في إطار هذه الدراسة، وأُعدت على مستوى الدلالة (5%) الذي يقابله ثقة (95%) لتفسير نتائج الاختبارات التي تم إجرائها. وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية أهمها، اختبار الثبات (ألفا كرونباخ) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، والنسب المئوية واختبار (t-test)، والوسط الحسابي.

أ. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في بنك فيصل الإسلامي السوداني والبالغ عددهم (355) فرداً، ذلك للحكم على إثر محاسبة التضخم على إعداد الموازنات التخطيطية، حيث تم اختيار عينة الدراسة بصورة عشوائية من مجتمع الدراسة وتم توزيع عدد (60) استبانة على المستهدفين واستجاب (60) فرداً، أي بنسبة (100%)، وهذه النسبة العالية تعني قبول نتائج الدراسة وبالتالي امكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

ب. **ثبات وصدق أداة الدراسة:** للتأكد من الصدق الظاهري الاستبانة وصلاحيه عبارات الاستبانة من حيث الصياغة والوضوح عرضت الاستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمختصين في مجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها. ولحساب صدق وثبات الاستبيان قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (6) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول رقم (1) أدناه:

جدول (1) معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

الرقم	العبارات	الثبات	النسبة
1.	عبارات الفرضية الأولى	6	0.833
2.	عبارات الفرضية الثانية	6	0.866
	إجمالي العبارات	12	0.850

يوضح الجدول السابق أن معامل كرونباخ لكل عبارات الاستبيان = 0.850 مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات.

## 2.12 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضيات من خلال إيجاد الأوساط الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبانة، وجميع هذه الفرضيات هي أسئلة وصفية وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي حيث أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان، ثم يحسب المدى والمتوسط الحسابي (المتوسط المرجح)، ويصبح التوزيع حسب الجدول (2) التالي:

جدول (2) توزيع الأوساط المرجحة حسب مقياس ليكرت الخماسي

م	المتوسط المرجح	المستوى
1	من 1 إلى 1,79	غير موافق بشدة
2	من 1,80 إلى 2,59	غير موافق
3	من 2,60 إلى 3,39	محايد
4	من 3,40 إلى 4,19	موافق
5	من 4,20 إلى 5	موافق بشدة

كذلك تم حساب الانحرافات المعيارية لجميع بنود الاستبانة، وذلك لمعرفة درجة التجانس بين إجابات الباحثين حول فقرات الفرضية المعنية، فإذا كانت النتيجة أقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات الباحثين. إلا أن التجانس بين إجابات الباحثين لا يدل على أن جميعهم متفقين على عبارات الفرضية وإنما هنالك آراء مخالفة، لذلك يمكن حساب الفروقات ما بين متوسط إجابات الباحثين، فإذا كانت الفروقات معنوية دل ذلك على قبول الفرضية. لذلك يمكن حساب القيم ومستوى دلالتها لاختبار (t) مقارنة مع مستوى الدلالة (5%). فإذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار (t) متفقة ومستوى دلالتها أقل من (5%) دل ذلك على وجود فروق معنوية (أي رفض فرض العدم  $H_0$ ) وقبول فرض البديل (أي قبول  $H_1$ ).

### أ. اختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة"

ويلاحظ من الجدول (3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى التي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة" ما يلي:

أن العبارة الأولى والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات بين المخطط والفعل" نجد أن 29 مبحوث وبنسبة 48.3% من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة و15 مبحوث و بنسبة 25% من العينة يوافقون على العبارة، و هنالك 3 من المبحوثين محايدون وبنسبة 5% بينما هنالك عدد 10 مبحوث من العينة وبنسبة 16.7% لا يوافقون، كما ان هنالك عدد 3 مبحوث من العينة وبنسبة 5% لا يوافق بشدة على محتويات العبارة.

العبارة الثانية: والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في الظروف التضخم لا يساعد على تحليل الدخل وقياس الأداء بشكل واقعي". نجد أن 18 فرد بنسبة 30% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و 27 فرد بنسبة 45% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون 4 أفراد من العينة ويمثلون 6.7% من العينة، بينما يوجد 5 مبحوث من العينة وبنسبة 8.3% لا يوافقون، كما ان هنالك 6 مبحوث وبنسبة 10% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

أما العبارة الثالثة والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أثناء عملية الرقابة على تنفيذ الموازنات التخطيطية المعدة في ظروف التضخم" نجد أن 26 فرد بنسبة 43.3% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و 17 فرد بنسبة 28.3% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم 5 فرد ويمثلون 8.3% من العينة، بينما هنالك 8 مبحوث من العينة بلغت نسبتهم 13.3% لا يوافقون وان هنالك 4 مبحوث من أفراد العينة وبنسبة 6.7% لا يوافق بشدة .

العبارة الرابعة والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشأة". نجد أن 24 فرد بنسبة 40% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و24 فرد بنسبة 40% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 2 فرد ويمثلون 3.3% من العينة، بينما هنالك 4 فرد من المبحوثين وبنسبة 6.7% لا يوافق على ما جاء في العبارة، 6 مبحوث واحد فقط بنسبة 10% لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الخامسة والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يفقد الموازنات أهميتها من خلال الفشل في مقارنة المخطط بالفعلي" نجد أن 26 فرد بنسبة 43.3% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و17 فرد بنسبة 28.3% من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهناك 7 محايد ويمثلون 11.3% من العينة، بينما هناك 7 مبحوث من بين المبحوثين وبنسبة 11.3% لا يوافق وأيضا هناك 3 أفراد العينة بنسبة 5% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

العبارة السادسة والتي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يضر بفاعلية الرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة" نجد أن 23 فرد بنسبة 38.3% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و22 فرد بنسبة 36.7% من العينة، المبحوثين يوافقون على العبارة، وهناك 3 محايد ويمثلون 5% من العينة، بينما هناك 7 مبحوث من بين المبحوثين وبنسبة 11.3% لا يوافقون وأيضا هناك 5 من أفراد العينة بنسبة 8.3% لا يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة.

يتضح للباحث من نتائج تحليل بيانات الجدول (3) أعلاه أن غالبية الإجابات كانت عند المستويين "موافق بشدة" و"موافق".

### جدول (3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة علي لعبارات الفرضية الأولى

م العبارة	التكرار والنسبة %									
	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	ك	%ن	ك	%ن	ك	%ن	ك	%ن	ك	%ن
1 استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات بين المخطط والفعلي	3	5%	10	16.7%	3	5%	15	25%	29	48.3%
2 استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في الظروف التضخم لا يساعد على تحليل الدخل	6	10%	5	8.3%	4	6.7%	27	45%	18	30%

وقياس الأداء بشكل واقعي.										
43.3	26	28.3	17	8.3	5	13.3	8	6.7	4	3 استخدام البيانات التاريخية يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أثناء عملية الرقابة على تنفيذ الموازنات التخطيطية المعدة في ظروف التضخم.
%40	24	%40	24	3.3	2	6.7	4	%10	6	4 استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشأة.
43.3	26	28.3	17	11.7	7	11.7	7	%5	3	5 استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يفقد الموازنات أهميتها من خلال الفشل في مقارنة المخطط بالفعلي.
38.3	23	36.7	22	%5	3	11.7	7	8.3	5	6 استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يضر بفاعلية الرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة.

#### جدول (4) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد الدراسة حسب الوسط الحسابي للفرضية الأولى

م	العبارات	الانحراف المعياري	المتوال	الوسط الحسابي	التفسير
1	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات بين المخطط والفعلي	1.294	5	3.95	أوافق بشدة
2	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في الظروف التضخم لا يساعد على تحليل الدخل وقياس الأداء بشكل واقعي.	1.253	4	3.76	أوافق
3	استخدام البيانات التاريخية يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أثناء عملية	1.290	5	3.88	أوافق بشدة

أوافق	3.93	4	1.273	الرقابة على تنفيذ الموازنات التخطيطية المعدة في ظروف التضخم. 4 استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشأة.
أوافق بشدة	3.93	5	1.219	5 استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يفقد الموازنات أهميتها من خلال الفشل في مقارنة المخطط بالفعلي.
أوافق بشدة	3.58	5	1.285	6 استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يضر بفاعلية الرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة.

يتضح للباحث من الجدول (4) أن الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى تقع في المدى ما بين (3.76 – 3.95) والمنوال (5 – 4) لجميع العبارات والانحراف المعياري يقع في المدى بين (1.219 – 1.294) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

#### جدول (5) يوضح اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات بين المخطط والفعلي	39.467	4	.000
استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في الظروف التضخم لا يساعد على تحليل الدخل وقياس الأداء بشكل واقعي.	43.117	4	.000



0.000	4	63.308	استخدام البيانات التاريخية يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أثناء عملية الرقابة على تنفيذ الموازنات التخطيطية المعدة في ظروف التضخم.
0.000	4	40.703	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الريح الحقيقي للمنشأة.
0.000	4	38.099	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يفقد الموازنات أهميتها من خلال الفشل في مقارنة المخطط بالفعلي.
0.000	3	84.007	استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يضر بفاعلية الرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة.

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على أن "استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالاتي (39.467 - 43.117 - 63.3.8 - 40.703 - 38.099 - 84.007) وبدرجات حرية (3 - 4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

#### جدول رقم (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الأولى حسب اختبار (T)

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	
0.13418	1.0393	4.2667	60	الفرضية الأولى

#### اختبار (t) للفرضية الأولى

قيمة الاختبار = 3				
بدرجة ثقة 95% حدود الاختلاف	درجة اختلاف الأوساط الحسابية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة

					الحد الأدنى	الحد الأعلى
الفرضية الأولى	31.799	59	.000	4.26667	3.9982	4.5352

الجدول رقم (6) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمع التي تعبر عن الفرضية، حيث نلاحظ ان الوسط الحسابي لها 4.2667 بانحراف معياري 1.03934 وهذه القيمة تؤكد ان إجابات المبحوثين حول الموافقة. ولتأكيد ما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاي للفرضية، استخدمت الدراسة اختبار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 31.799 بدرجة حرية 59 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة مستوى المعنوية 0.05 نجد ان قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وانه يثبت صحة الفرضية التي تنص على (استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة).

#### ب. اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على أن "استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة"

#### جدول (7) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على لعبارات الفرضية الثانية

م	العبرة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق بشدة			
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
1	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير مفيدة ولا تؤدي الغرض منها.	5	8.3	5	8.3	0	0%	23	38.3	27	45
2	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي	3	5%	3	5%	8	13%	21	35%	25	41.7

إلى الحصول على معلومات لا يمكن استخدامها في ترشيد القرارات.											
45	27	40	24	3.3	2	1.7	1	10	6	3	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق.
%		%		%		%		%			
41.	25	36.	22	10	6	%5	3	6.7	4	4	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.
%7		%7		%				%			
48.	29	30	18	8.3	5	%5	3	8.3	5	5	قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.
%3		%		%				%			
46.	28	36.	22	3.3	2	10	6	3.3	2	6	قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات فاقدة لأهميتها ومصداقيتها.
%7		%7		%		%		%			

ويلاحظ من خلال الجدول (7) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية والتي تنص على أن "استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة" ما يلي:

في العبارة الأولى والتي تنص على أن "استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير مفيدة ولا تؤدي الغرض منها" نجد أن 27 مبحوث وبنسبة 45% من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة و23 مبحوث وبنسبة 38.3% من العينة يوافقون على العبارة، وليس هنالك من المبحوثين محايد، بينما هنالك عدد 5 مبحوث من العينة وبنسبة 8.3% لا يوافقون، كما ان هنالك عدد 5 مبحوث من العينة وبنسبة 8.3% لا يوافق بشدة على محتويات العبارة.

العبارة الثانية والتي تنص على أن "استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات لا يمكن استخدامها في ترشيد القرارات" نجد أن 25 فرد بنسبة 41.7% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و 21 فرد بنسبة 35% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون 8 فرد من العينة ويمثلون 13.3% من العينة، بينما يوجد 3 مبحوث من العينة وبنسبة 5% لا يوافقون، كما ان هنالك 3 مبحوث وبنسبة 5% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

أما العبارة الثالثة والتي تنص على أن "استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق" نجد أن 27 فرد بنسبة 45% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و 24 فرد بنسبة 40% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 2 فرد ويمثل 3.3% من العينة، بينما هنالك مبحوث من العينة بلغت نسبته 1.7% لا يوافقون وان هنالك 6 مبحوث من أفراد العينة وبنسبة 10% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

العبارة الرابعة والتي تنص على أن "استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة" نجد أن 25 فرد بنسبة 41.7% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و 22 فرد بنسبة 36.7% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 6 فرد ويمثلون 10% من العينة، بينما هنالك 3 فرد من المبحوثين وبنسبة (5%) لا يوافق على ما جاء في العبارة، 4 مبحوث واحد فقط بنسبة 6.7% لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الخامسة والتي تنص على أن "قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة" نجد أن 29 فرد بنسبة 48.3% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و 18 فرد بنسبة 30% من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك 5 محايد ويمثلون 8.3% من العينة، بينما هنالك 3 مبحوثين من بين المبحوثين وبنسبة 5% لا يوافق وأيضا هنالك 5 أفراد العينة بنسبة 8.3% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

العبارة السادسة والتي تنص على أن "قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات فاقدة لأهميتها ومصداقيتها" نجد أن 28 فرد بنسبة 46.7% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و 22 فرد بنسبة 36.7% من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك 2 محايد ويمثلون 3.3% من العينة، بينما هنالك 6 مبحوث من بين المبحوثين وبنسبة 10% لا يوافق وأيضا هنالك 2 من أفراد العينة بنسبة 3.3% لا يوافق بشدة على ما جاء في العبارة.

يتضح للباحث من تحليل نتائج الجدول (7) أعلاه أن غالبية الإجابات كانت عند المستويين "موافق بشدة" و"موافق".

### جدول (8) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

م	العبارات	الانحراف المعياري	العنوال	الوسيط الحسابي	التفسير
1	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير مفيدة ولا تؤدي الغرض منها.	1.248	5	4.03	أوافق بشدة
2	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات لا يمكن استخدامها في ترشيد القرارات.	1.104	5	4.03	أوافق بشدة
3	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق.	1.211	5	4.08	أوافق بشدة
4	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.	1.157	5	4.01	أوافق بشدة
5	قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.	1.240	5	4.05	أوافق بشدة
6	قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات فاقدة لأهميتها ومصداقيتها.	1.096	5	4.13	أوافق بشدة

يتضح للباحث من الجدول رقم (8) أن الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية تقع في المدى ما بين (4.01 - 4.13) والمناول (5) لجميع العبارات والانحراف المعياري يقع في المدى بين (1.096 - 1.248) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

### جدول (9) اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
---------	----------	-------------	-------------------

0.000	1	49.232	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير مفيدة ولا تؤدي الغرض منها.
0.001	1	44.886	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات لا يمكن استخدامها في ترشيد القرارات.
0.000	3	38.580	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق.
0.000	3	66.127	استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.
0.001	4	35.893	قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.
0.000	3	36.127	قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات فاقدة لأهميتها ومصداقيتها.

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على أن استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالاتي: (49.232 - 44.886 - 38.580 - 66.127 - 35.893 - 36.127) وبدرجات حرية (1 - 3 - 4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.003 و 0.001 و 0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

#### جدول (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الفرضية الثانية حسب اختبار (T)

العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
60	4.3667	0.97366	0.12570
<b>اختبار (t) للفرضية الثانية</b>			
<b>قيمة الاختبار = 3</b>			
بدرجة ثقة 95%	درجة اختلاف الحسابية	الأوساط مستوى دلالة	درجة حرية المحسوبة
حدود الاختلاف	الحسابية	الدلالة	الحرية
			T قيمة

الحد الأعلى	الحد الأدنى				
4.6182	4.1151	4.36667	0.000	59	34.739
					الفرضية الثانية

الجدول رقم (10) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية نلاحظ ان الوسط الحسابي لها 4.36667 بانحراف معياري 0.97366 وهذه القيمة تؤكد ان إجابات المبحوثين حول الموافقة. ولتأكيد ما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاي للفرضية، استخدمت الدراسة اختبار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 34.739 بدرجة حرية 59 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة مستوى المعنوية 0.05 نجد ان قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وانه يثبت صحة الفرضية التي تنص على (استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة).

### 13. مناقشة نتائج الدراسة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات بين المخطط والفعلي، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (كريم، 2012)، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشأة، وهذا يتفق مع توصلت إليه دراسة (محمد، 2016) حيث أشارت إلى أن عدم اخذ التضخم في الحسبان يؤدي الي ظهور قوائم مالية غير حقيقة، مما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن (استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة). كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن إعداد القوائم المالية في ظل وجود تضخم يؤدي إلى إصدار هذه القوائم بصورة مضللة، وأن قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات فاقدة لأهميتها ومصداقيتها، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه كل من دراسة (كريم، 2012) التي أشارت إلى أن أهمية استخدام وحدة نقد ثابتة عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم حتى لا تفقد الموازنات أهميتها من خلال الفشل في مقارنة المخطط بالفعلي، ودراسة (رماش، 2017) التي أشارت إلى أن استخدام وحدة نقدية غير ثابتة عند إعداد الموازنات في ظروف التضخم يضعف بيانات ومعلومات الموازنة، وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن (استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يضعف قابليتها للتنفيذ والرقابة).

**14. النتائج والتوصيات****1.14 النتائج**

بعد الانتهاء من الإطار النظري وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يعبر عن الربح الحقيقي للمنشأة ويتضح أثره على بيانات الموازنة من خلال اظهار معلومات مضللة للمستخدمين.
2. استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم يوفر بيانات لا تساعد على تحليل الدخل وقياس الأداء بشكل واقعي.
3. استخدام البيانات التاريخية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم لا يؤدي إلى تحليل دقيق ومناسب للانحرافات بين المخطط والفعل
4. استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير مفيدة ولا تؤدي الغرض منها.
5. استخدام وحدة نقد غير ثابتة في القياس عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للتحقق.
6. قياس مفردات متشابهة بمقاييس مختلفة عند إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى الحصول على معلومات غير قابلة للمقارنة.

**2.14 التوصيات**

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1. العمل على استخدام طريقة القيمة الجارية عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم للحصول على معلومات قابلة للمقارنة والتحقق.
2. اختيار طرق التحليل المناسبة للحصول على مقارنة فعالة للانحرافات بين المخطط والفعل عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظروف التضخم.
3. للحصول على معلومات موضوعية عند إعداد الموازنات التخطيطية في بيئة التضخم يجب اخذ التغير في القوة الشرائية لوحدته النقد في الاعتبار.



4. العمل على تشجيع المنشآت العاملة بالسودان على إعداد الموازنات التخطيطية بصورة دورية.
5. أن تضع إدارة بنك فيصل الاسلامي السوداني في الاعتبار معدلات التضخم وتغيرات الأسعار عند إعداد الموازنات التخطيطية بما يمكن المستخدمين من الحصول على بيانات ذات مصداقية وقابلة للتحقق.
6. أن تعمل إدارة بنك فيصل الاسلامي السوداني على وضع أسس ثابتة وواضحة لإعداد الموازنات التخطيطية في ظل ظروف التضخم.

## المراجع

- أحمرو، إسماعيل حسين مسلم، (2000)، تحديث الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية بتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد.
- استروب، جيمس ستوارت، (2009)، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الرياض: دار المريخ للنشر.
- البكري، انس، وصافي، وليد، (2002)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط6، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- الجابر، عبد الله أحمد، (2004)، مؤسسات المجتمع المدني تعاني من غياب الإدارة المؤسسية فيها، ورشة عمل الموارد المالية لجمعية مدينة حمد النسائية، جريدة أخبار الخليج البحرينية، العدد 1، 134.
- حجاج، أحمد حامد، و باسيلي، مكرم عبد المسيح، (2001)، المحاسبة الإدارية مدخل معاصر التخطيط حداد، أكرم، وهذلول، مشهور، (2008)، النقود والمصارف، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- خليل، محمد إبراهيم حسن، (2016)، الموازنة التخطيطية ودورها في رفع كفاءة الاداء المالي، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- راضي، محمد سامي، وحجازي، وجدي، (2001)، المدخل الحديث في إعداد الموازنات، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- رماش، ياسين، (2017)، أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية، دراسة حالة مؤسسة نفضال وحدة ام البواقي، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.
- السعدي، إبراهيم خليل حيدر، (2009)، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، بغداد، 8-27.

العامري، سعود جايد مشكور. (2014)، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

العلي، محمد إبراهيم، (2017)، معالجة آثار التضخم على القوائم المالية في بيئة الاعمال السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 34، دمشق، 93-65

العمري، مازن، وعبد الهادي، رمضان، وعيسى، سوزان، ويكر، عبد الرحمن، (2012)، أهم مقومات النجاح لنظام الموازنات المعدة على أساس الأنشطة في البنوك التجارية العاملة في الأردن وأهمية تلك الموازنات في اتخاذ القرارات الإدارية، *المجلة الدولية للبحوث المحاسبية*، العدد 3، عمان، 43-19.

كريم، علي عباس، (2012)، أهمية استخدام محاسبة التضخم في إعداد الموازنات التخطيطية، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد 15 العدد 1، بغداد.

المبيضين، عقله محمد يوسف، (1999)، *النظام المحاسبي الحكومي وإدارته- المفاهيم والأسس والنظريات والتطبيق العملي*، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

*والرقابة اتخاذ القرارات*، ط3، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.

الوزني، خالد، والرفاعي، احمد، (2000)، *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*، عمان: دار وائل.

المعلومات البيو غرافية للباحث الأول

الاسم: عبد السلام عوض خير السيد

الدرجة العلمية: أستاذ مشارك

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: البحث العلمي – التدريب المهني

البريد الإلكتروني: [docsalam68@gmail.com](mailto:docsalam68@gmail.com)